IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/758
Date: 16 June 2009

Restricted Distribution
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وردت من البعثة الدائمة للمملكة المتحدة بشأن المؤتمر الدولي المعني بإمدادات الوقود النووي: ضمان الاستفادة المأمونة من القوى لأغراض سلمية

تلقّت الأمانة رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ من البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أرفقت بها مذكرة من المملكة المتحدة والملاحظات الختامية الصادرة عن رئيس *المؤتمر الدولي المعني بإمدادات الوقود النووي: ضمان الاستفادة المأمونة من القوى لأغراض سلمية*، الذي عقد في لندن يومي ١٧ و١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩.

وكما هو مطلوب في تلك الرسالة، يعمَّم طيه نص المذكرة والملاحظات الختامية لعلم الدول الأعضاء.

في إعلان عُمم في الوثيقة INFCIRC/713 (بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)، انضمت حكومة المملكة المتحدة إلى حكومتي جمهورية ألمانيا الاتحادية ومملكة هولندا في عرض أفكارها المشتركة بشأن النـُهـُج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي. وفي هذا الإعلان، أعلنت بلداننا الثلاثة عن استعدادها لتقديم مساهمة إيجابية في مناقشات الوكالة حول هذه المسألة. وفي وقت لاحق انضمت حكومة المملكة المتحدة مجدداً، في الوثيقة INFCIRC/728 (بتاريخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨)، إلى حكومتي ألمانيا وهولندا في إطلاع الدول الأعضاء في الوكالة على نتائج مؤتمر عقدته البلدان الثلاثة في برلين يومي ١٧ و١٨ نيسان/أبريل، بعنوان "إمدادات الوقود النووي: التحديات المطروحة والفرص المتاحة".

وعلى سبيل متابعة ما تمخّض عنه المؤتمر المذكور، استضافت المملكة المتحدة في لنـدن، فـي يومـي ١٧ و١٨ آذار/مارس، مؤتمراً دولياً معنياً بدورة الوقود النووي، برئاسة السيد برونو بيللوه، نائب المدير العام الأسبق لشؤون الضمانات في الوكالة. وفي ١ نيسان/أبريل، استضافت بعثة المملكة المتحدة في فيينا جلسة إعلامية لفائدة الدول الأعضاء في الوكالة بشأن ما شهده المؤتمر من مناقشات وما تمخّض عنه من نواتج.

وشارك في مؤتمر لندن ستة وثلاثون بلداً مثّلت القارات الست كلها وشكلت عيّنة نموذجية للمستخدمين/المستفيدين الحاليين والمحتملين من القوى النووية المدنية، كما حضره ممثلون عن الوكالة. وافتتح رئيس الوزراء البريطاني، جوردون براون، المؤتمر بكلمة وضع فيها على رأس جدول الأعمال العالمي مسائل النزع المتعدد الأطراف للسلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وأتبع ذلك محمد البرادعي، المدير العام للوكالة، برسالة مسجّلة بالفيديو سلّط فيها الضوء على أهمية صوغ النـُهـُج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي على أسس اقتصادية وأسس متعلقة بعدم الانتشار على حدّ سواء.

وخلال المؤتمر، ناقش المشاركون الجوانب السياسية والاقتصادية لدورة الوقود النووي مناقشة منفتحة وصريحة. ونوقش أيضاً الدور الذي تضطلع به الوكالة، وشدد كثيرون على أهمية هذا الدور في تناول هذه المسائل بالمزيد من المناقشة والتطوير. واعترفوا بهذه الأهمية. ورحّب المشاركون ترحيباً واسعاً بالمؤتمر باعتباره محفلاً مفيداً لتبادل الممارسات الفضلى وللتوصل إلى قدر أكبر من الفهم المتبادل للمسائل العديدة التي ينطوي عليها الأمر. وكان هناك اتفاق واسع النطاق على أن أي نظام مستقبلي متعدد الأطراف لضمان الإمداد بالوقود النووي أو للإمداد بهذا الوقود ينبغي أن يكون طوعياً وغير تمييزي وغير مسيّس، وينبغي ألاّ يشوه السوق التجارية (على أي نحو)، كما ينبغي ألاّ يخلّ بالحقوق الثابتة المنصوص عليها في المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار.

وترد طي هذه المذكرة نسخة من الملاحظات الختامية التي أدلى بها رئيس المؤتمر. وهذه الملاحظات، التي أدلى بها الرئيس بصفته الشخصية فقط، توفّر موجزاً مفيداً للمداولات، وقد تهم الدول الأعضاء في الوكالة.

وترى المملكة المتحدة أن المؤتمر أظهر الأهمية التي توليها المملكة المتحدة لجدول الأعمال النووي ولبناء الثقة والتعاون بشأن هذه المسألة الهامة. وهي تتطلع إلى مواصلة المناقشات بهذا الصدد مع الدول الأعضاء في الوكالة.

ملاحظات الرئيس الختامية

لقد وصلنا إلى نهاية استعراض مثير للاهتمام ومثمر حول الشكل المستقبلي لدورة الوقود النووي. وكما أشير إليه عدة مرات طوال هذا المؤتمر فإن التحدّي الذي نواجهه هو إحداث توازن، على نحو بنّاء، بين الهدفين اللذين نسعى جاهدين لتحقيقهما، أي ضمان إمدادات الوقود وخدماته من جهة، وضمان عدم انتشار التكنولوجيات الحساسة من الجهة الأخرى.

وقد سلّطت مداولاتنا الضوء – لا سيما في إطار الأفرقة العاملة – على عدد من الآراء والأفكار المشتركة، فضلاً عن العديد من المقترحات المنفردة التي تستحق مزيداً من الدراسة.

١- وما زالت المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار) تتسم بقدر أقصى من الأهمية. ويؤيّد جميع المشاركين تأييدا قويا حقوق الدول، بموجب معاهدة عدم الانتشار، في استخدام الطاقة النووية استخداما مأمونا وآمنا وسلميا. وينبغي ألا تخل جميع الاقتراحات المتعلقة بدورة الوقود النووي بهذه الحقوق الأساسية.

٢- بيد أن هناك عترافا تاما بمخاطر الانتشار المرتبطة بالتكنولوجيات النووية الحساسية (أي إثراء اليورانيوم وفصل البلوتونيوم)، وهذا شاغل يمكن تخفيفه إذا لم يتزايد عدد هذه المرافق وعدد البلدان التي تملكها تزايدا يواكب نمو القوى النووية. وقد أشير إلى أن غالبية الدول لا تحتاج إلى هذه التكنولوجيات الحساسة لضمان القدرة التنافسية للكهرباء المولّدة نووياً. وأعرب عن رأي بأن العامل الاقتصادي ينبغي أن يكون العامل الوحيد الذي يُراعى عند التخطيط لهذه المرافق. والواقع إن وفورات الحجم تعتبر حافزاً أصيلاً لتشجيع التعاون المتعدد الأطراف.

٣- وسيكون التوسيع المعتدل لخدمات الإثراء وإعادة المعالجة ملائماً، إذا دعا إليه الطلب العالمي ومتى دعا إليه، من أجل الحفاظ على انسيابية سوق دورة الوقود واتسام تلك السوق بالتنافس. ويرى العديد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن جزءاً كبيراً من هذا التوسيع ينبغي أن يحدث خارج أراضي الدول الحائزة للأسلحة النووية.

٤- وقد أعربت غالبية المشاركين عن تأييدها القوي للمفهوم العام للترتيبات النووية المتعددة الأطراف. ويشمل ذلك وضع التكنولوجيات الحساسة ضمن سياق دولي وإضافة نظم احتياطية لدورة الوقود، مثل مصرف الوقود التابع للوكالة المقترح (مشروع المبادرة المعنية بالتهديد النووي)، أو بعض الضمانات الموسّعة من جانب الجهات البائعة للوقود، أو مرفق إنتاجي دولي (الاقتراح الألماني)، أو في إطار مرافق متعددة الجنسيات/إقليمية (مثلا المرفق المشترك الروسي). وشكلت كل الاقتراحات التي تلقّتها الوكالة في السنوات الأخيرة مساهمات قيّمة في مناقشة الترتيبات النووية المتعددة الأطراف.

٥- ولاحظ عدد من المشاركين بعين الاهتمام الرأيَ الذي أعرب عنه المدير العام للوكالة بأن الخطوة التالية ستكون الاتفاق على أنه ينبغي إخضاع جميع الأنشطة الجديدة في ميدان الإثراء وإعادة المعالجة للتحكم المتعدد الأطراف حصرا، على أن يلي ذلك اتفاق على تحويل جميع المرافق القائمة من التحكم الوطني إلى التحكم المتعدد الأطراف.

٦- وهناك دعم قوي لمشاركة من الوكالة على أساس نص وروح المادة التاسعة من نظامها الأساسي (المعنونة "*التزويد بالمواد*")، إذا تم تنفيذ ذلك بناء على "معايير وآليات للإفراج عن المواد" تكون غير مسيّسة وغير تمييزية وموافقة لروح المادة التاسعة.

٧- ولاحظ العديد من المشاركين أن معظم الاقتراحات صاغته جهات فاعلة رئيسية في مجال دورة الوقود النووي. وتوجد الآن حاجة إلى النظر على سبيل الأولوية في وجهة نظر البلدان المشترية، القديمة والجديدة. وينبغي أيضاً النظر في الجوانب التجارية، وحتى في الحوافز التجارية. ويجدر إيلاء المراعاة الكاملة لأهمية وضع آليات الإفراج بين أيدي أطراف ثالثة (مثلا وسم المواد، أو مجموعة من الحكومات، أو مجلس محافظي الوكالة) ولضرورة تفادي معايير الإفراج المتعددة المراحل.

٨- وأعرب العديد من المشاركين عن أملهم، في حال توافر اقتراحات إضافية أو مزيد من التفاصيل بشأن اقتراحات قائمة، في أن تحال تلك الاقتراحات أو التفاصيل إلى الوكالة في الوقت المناسب ليتمكن مجلس المحافظين من النظر فيها خلال دورته التي ستعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وينبغي الحفاظ على زخم الترتيبات النووية المتعددة الأطراف على مدى الأشهر المقبلة، وربما إدراجها في سياق مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

٩- وأعرب بعض المشاركين عن رأي بأنه ينبغي التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى تحديد نهائي لطبيعة مشاركة الوكالة في المشروع الروسي في أنغارسك، حيث أنه قد تحسّن الآن فهم الأثر المالي والتنظيمي للمشروع. وقد وصل مشروع المبادرة المعنية بالتهديد النووي إلى مرحلة النضج المالي بفضل مساهمات سخيّة عديدة (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة والكويت والنرويج)؛ ويتطلع العديد من المشاركين إلى قيام أمانة الوكالة بوضع جميع التفاصيل التقنية والتجارية والقانونية والمؤسسية في أقرب وقت ممكن.

١٠- كما صاغت الحكومة الألمانية الاقتراح المتعلق بالمشروع الخاص بحرم إثراء متعدد الأطراف صياغة بالغة التفصيل. واقتُرح أن ينفذ المشروع الآن في إطار مجموعة ملائمة من البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم – بهدف وضع النموذج الصناعي والمالي للمشروع المستقبلي.

١١- وأعرب عدد من المشاركين عن رغبتهم في أن تكثّف الوكالة أنشطتها في ميدان الترتيبات النووية المتعددة الأطراف. وشملت الاقتراحات إنشاء لجنة مخصصة تابعة للمجلس و/أو فريق خبراء تقني-اقتصادي تمثل فيه تمثيلا متساويا البلدان المورّدة والبلدان المشترية من بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

سعادة السفراء، سيداتي وسادتي، هذه هي النقاط البارزة التي تعكس، في رأيي، اهتمام المشاركين في المؤتمر بدورة وقود مستقبلية تتسم بالتوازن الأمثل بين الفرص والمخاطر. ويمكن أن تؤدي الترتيبات النووية المتعددة الأطراف دوراً مركزياً في هذا المسعى.

برونو بيللوه، رئيس المؤتمر – لانكاستر هاوس، لندن، ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩.